مهلهل المضف يسأل المطيري عن إنجازات إستراتيجية تطوير «الإعلام»

مهلهل المضف

وجه النائب مهلهل المضف سؤالا إلى وزير الإعلام وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول.

وقال: "في تاريخ 24 مايو 2021 صرح وزير الإعلام خلال حفل إطلاق استراتيجية تطوير وزارة الإعلام 2026-2021 أنه استغرق "120" ساعة عمل و "41" حلقة نقاشية وبمشاركة أكثر من "550" فرداً لإعدادها، وعلى ضوء ما سبق من وعود كبيرة لتطوير وزارة الإعلام والخطاب الإعلامي ودعم الشباب والشركات مع القطاع الخاص وإنشاء مدينة للإنتاج الإعلامي في الكويت، ما هي الإنجازات التي حققتها الاستراتيجية قبل ثلاث سنوات؟".

وأضاف: "أعلن وزير الإعلام في استراتيجية تطوير وزارته قبل ثلاث سنوات عن بناء إعلام مستدام يجمع بين الحداثة والمحتوى الهادف، يرجى تزويدي بالأهداف التي تم تحقيقها خلال السنوات الماضية»، متابعا: «من ضمن أهداف الاستراتيجية المعلنة تشجيع الكفاءات الإبداعية الكويتية بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، ما عدد الشراكات التي أقيمت مع القطاع الخاص؟ وما أهدافها؟ وماذا تحقق منها حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟".

وأشار إلى ان "وزير الإعلام ذكر في خطته الاستراتيجية أنها ترتكز على تطوير أساليب التسويق الإعلامي ودعم إنتاج الدراما والفنون المسرحية والسينمائية، يرجى تزويدي بعدد الأعمال التي دعمها الوزير والنجاحات التي تحققت بالأرقام والإحصائيات إن وجدت، ومن هم أصحابها. كما ذكر الوزير أنه بصدد الإشراف على إنشاء مدينة للإنتاج الإعلامي، فماذا تحقق منها على أرض الواقع حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟".

وقال: "وعد وزير الإعلام في المؤتمر بالتوسع بالتحول الرقمي والتقني، يرجى تزويدي بالإنجازات التي تحققت حول ذلك الشأن منذ إطلاق خطته".

الجمهور: استمرار بدل الإيجار وإيقاف أقساط القرض الإسكاني لمدة سنة لأصحاب القسائم في «المطلاع»

فايز الجمهور

تقدم النائب فايز الجمهور، باقتراح برغبة بتمديد فترة منح بدل الإيجار والاستمرار في صرفه، وإيقاف استقطاع أقساط القرض الاسكاني لمدة سنة للحاصلين على القسائم في المطلاع.

ونص الاقتراح على ما يلي:

في ظل ما نعيشه اليوم من ارتفاع ملحوظ في الأسعار وتصاعد موجة الغلاء بصورة شبه يومية وارتفاع الإيجارات وأسعار السلع والمواد الاستهلاكية على المواطنين بحيث لم يعد بمقدور المواطن تحمل أعباء المعيشة.

ونتيجة لعدم اكتمال الخدمات الأساسية في منطقة المطلاع مما يجعل هناك صعوبة بالنسبة لأهالي هذه المنطقة من إمكانية السكن فيها بحالتها الراهنة، ورغبة منا في رفع المشقة والمعاناة عن كاهل إخواننا منتظري الرعاية السكنية لحين اكتمال الخدمات الأساسية فيها.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

" تمديد فترة منح بدل الإيجار والاستمرار في صرفه، وإيقاف استقطاع أقساط القرض الاسكاني من بنك الائتمان الكويتي لمده سنة ميلادية للحاصلين على القسائم في منطقة المطلاع".

لاري يسأل عيسى الكندري عن الإجراءات المتخذة لتحقيق أولوية المنتج المحلي في المشتريات الحكومية والمناقصات دون سواه من المنتجات؟

أحمد لاري

وجه النائب أحمد لاري سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عيسى الكندري.

وجاء في سؤاله إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ما يلي: مما لا شك فيه أن مراعاة المصلحة العامة للدولة على وجه العموم، ومراعاة مصالح مواطنيها ومؤسساتها الاقتصادية ومنتجاتها المحلية على وجه الخصوص تقع ضمن أهم الأهداف التي يحرص عليها المشرع عند وضع النص التشريعي، وأن أي معنى يستنبط من النص القانوني من شأنه المساس بتلك المصالح هو معنى غير معتبر به ويتعين الالتفات عنه.

وحيث إنه أثير أخيرا الجدل حول أولوية المنتج المحلي في مواجهة المنتج الوطني استنادا لأحكام المادة 62 من القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة بالقانون 74 لسنة 2019 رغم حسم النزاع من خلال تعديل المادة 62 من القانون المشار إليه بالقانون 74 لسنة 2019 واستقرار أحكام القضاء ورأي إدارة الفتوى والتشريع في الفتوى رقم 271/2021 على أولوية المنتج المحلي في مواجهة المنتج الوطني والتقرير أنه لا محل لأي أولوية للمنتج الوطني بعد التعديل التشريعي المشار إليه، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

أولا: بتاريخ 16/6/2021 صدر حكم المحكمة الكلية/12 إداري في الدعوى رقم 4454 لسنة 2020 والذي تأيد استئنافيا بموجب الاستئناف رقم 1795 لسنة 2021 إداري عقود وطعون أفراد/3 والمشار بهما إلى أنه وبعد تعديل المادة 62 من القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة بالقانون 74 لسنة 2019 لم تعد هناك أي أولوية للمنتج الوطني وانحصرت الأولوية فقط للمنتج المحلي على سائر المنتجات الأخرى.

كما جاء رأي إدارة الفتوى والتشريع الصادر بالفتوى رقم 271/2021 بتاريخ 4/3/2021 متطابقا مع ما انتهى إليه ذلك الحكم حيث انتهت أيضا إلى عدم وجود أي أولوية للمنتج الوطني وفقا لأحكام القانون 74 لسنة 2019 السابق الإشارة إليه، لذا يرجى بيان التالي:

1 - ما الإجراءات التي اتخذتها إدارة الفتوى والتشريع استنادا لهذا الحكم والقاضي بأولوية المنتج المحلي وعدم وجود ثمة أولوية للمنتج الوطني؟

2 - هل عممت الإدارة مضمون الحكم والفتوى المشار إليهما على الجهات الحكومية للعمل بهما ومنح المنتج المحلي الألوية الواجبة على المنتج الوطني في المشتريات الحكومية؟ في حال التعميم يرجى موافاتي بمخاطبات الجهات، وفي حال عدم التعميم يرجى موافاتي بسبب ذلك.

ثانيا: صدر القانون 74 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة ومن بينها المادة 62 من هذا القانون والتي كانت تمنح الأولوية للمنتج الوطني على المنتجات الأخرى وذلك بتعديل الأولوية وجعلها للمنتج المحلي دون سواه من المنتجات الوطنية أو غيرها كما جاء القانون المشار إليه بإضافة تعريف المنتج المحلي أنه «كل منتج يتم إنتاجه داخل الكويت»، وبتعديل المقصود بالمنتج الوطني وجعله «كل منتج ذات منشأ وطني وفقا لأحكام المادة الثالثة من القانون رقم 58 لسنة 1982 بالموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون والقانون رقم 5 لسنة 2003 والقانون رقم 81 لسنة 1995 المشار إليها»، وذلك بعد حذف جملة كل منتج يتم إنتاجه داخل الكويت وقصرها على المنتج المحلي فقط، وعليه يرجى بيان التالي:

1 - ما السند القانوني لمخالفة الفتوى مرجع رقم 4487/2022 والمتضمنة الإشارة إلى عدم وجود أفضلية للمنتج المحلي على المنتج الوطني فيما استقر عليه أحكام القضاء الكويتي ومنها: حكم المحكمة الكلية/12 إداري في الدعوى رقم 4454 لسنة 2020، والذي تأيد استئنافيا بموجب الاستئناف رقم 1795 لسنة 2021 المنتهي بتوافر أفضلية المنتج الحلي على المنتج الوطني وسائر المنتجات الأخرى، رغم أن الحكم سالف الذكر سابق على صدور الفتوى المشار إليها؟

2 - ما سبب صدور فتوى من إدارة الفتوى والتشريع مرجع رقم 4487/2022 في 13/9/2022 بالمخالفة لفتوى سابقة في الموضوع ذاته وهي الفتوى مرجع رقم الصادرة بتاريخ 271/2021؟

ثالثا: الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون.

في غضون عام 1982 صدر القانون رقم 58 لسنة 1982 بالموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون، وفي تاريخ 18/2/2003 صدر القانون رقم 5 لسنة 2003 بالموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون متضمنة بالمادة 32 منها النص على ان تحل الاتفاقية محل الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس عام 1402هـ-1981م "الصادر بالموافقة عليها القانون رقم 58 لسنة 1982"، لذلك يرجى بيان التالي:

1 - سبب التمسك بأحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة بين دول مجلس التعاون الصادر بالموافقة عليها القانون رقم 58 لسنة 1982 والإشارة إليها في جميع القوانين ذات الصلة ومنها القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة والقانون رقم 74 لسنة 2019، رغم إلغائها بموجب نص المادة 32 من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الصادر بالموافقة عليها القانون رقم 5 لسنة 2003.

في ظل النقص الكبير في أعدادهم بالبلاد

الدمخي للأستاد: ما أسباب إحالة الأطباء البيطرون الكويتيين للتقاعد؟

عادل الدمخي

وجه النائب د. عادل الدمخي سؤالاً إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د ..جاسم الاستاد، قال في مقدمته، يوجد نقص حاد في الاطباء البيطريين الكويتيين في دولة الكويت عموما وفي هيئة الزراعة خصوصا بسبب قلة الحوافز والرواتب المتدنية ومع هذا تقوم الهيئة بإحالتهم للتقاعد واستبدالهم بالوافد في مخالفة صريحة لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 11/2017 بشأن الاحلال والتكويت وفي مخالفة لقانون رقم103 /2013 والذي ينص على ان خدمة الاطباء حتى عمر 75 سنة.

" نص السؤال "

1 - اسباب احالة الأطباء البيطرين الكويتيين للتقاعد.

2 - تزويدي بجميع اسماء واعداد واعمار الاطباء الوافدين في هيئة الزراعة سواء تعيين او عقود او مشاريع مثل مشروع التحصينات والسل او أي مشاريع اخري او أي طبيب تمت الاستعانة بخدماته لصالح هيئة الزراعة.

3 - تزويدي بأعداد واسماء الاطباء الكويتيين الذين تعينوا في هيئة الزراعة في اخر خمس سنوات.

4 - تزويدي بمدى احتياج هيئة الزراعة للأطباء البيطريين للخمس سنوات القادمة.

5 - تزويدي بجميع اللجان في القطاع الحيواني مع بيان بأسماء وجنسيات ومؤهلات اعضاء اللجان.

6 -اسباب استبعاد الطبيب البيطري الكويتي من حملة الدكتوراة والماجستير من لجنة التراخيص الطبية والاكتفاء بالطبيب الوافد والملاحظ البيطري "دورة سنتان بعد الثانوية".

7 - ادارة الصحة الحيوانية هي القلب النابض والمشغل للقطاع الحيواني في دولة الكويت وهي تختص بحماية الانسان والحيوان من الامراض الوبائية وهي تتعامل بشكل مباشر مع منظمة الصحة الحيوانية OIE في باريس وتستلم تقارير يومية بالحالة الصحية العالمية.

• ما هي اسباب تكليف ملاحظ بيطري وترك الأطباء مع علمنا بفرق الإمكانيات بين الملاحظ البيطري والطبيب.

٨-حديقة الحيوان تعتبر من واجهات البلد ومقصد للجميع سواء للكويتيين او مقيمين او طلبه او سواح.

• ماهي اسباب اغلاق حديقة الحيوان منذ ٢٠١٩.

• ما هي ميزانية حديقة الحيوان مع بيان تفصيلي للميزانية من رواتب ومؤتمرات وغذاء ورعاية صحية منذ ٢٠١٩.

• تزويدنا بأسماء واعداد وجنسيات الاطباء العاملين فعليا وليس الاداريين في الحديقة.

9 - عدد ونوع واسعار الحيوانات التي نفقت في حديقة الحيوان منذ اخر خمس سنوات مع تقارير اللجان المشكلة لبيان اسباب نفوق الحيوان.

10 - ما هي اسباب السماح باستيراد الطيور المائية التي لا تعد من طيور الامن الغذائي والتي ليس لها جدوى اقتصادية وتعتبر من أخطر الطيور لاحتضانها مرض انفلونزا الطيور ونشره للطيور الاخرى دون ظهور أي اعراض عليها وهي سبب رئيسي في دمار ثروة الدواجن.

نظراً لما تواجهه الدولة والمواطنون من زيادة في الأسعار

فارس العتيبي يقترح تأسيس شركة مساهمة عامة لتخزين جميع السلع والمنتجات المستوردة

فارس العتيبي

أعلن النائب فارس العتيبي عن تقدمه باقتراح برغبة بشأن تأسيس شركة مساهمة عامة يكون غرضها تخزين جميع السلع والمنتجات المستوردة.

وقال في مقدمة الاقتراح إنه نظراً لما تواجهه الدولة والمواطنين من زيادة في أسعار السلع والمنتجات المستوردة وما يوجهه أصحاب الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب ارتفاع تكلفة التخزين وهو ما يعكس زيادة في أسعار السلع والمنتجات فهذا يحتاج إلى تخصيص مساحات كافية لتخزين السلع وذلك للأسباب التالية:

- دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير تكلفة التخزين بأسعار مناسبة.
- عدم وجود مساحات تخزين كافية للسلع والمنتجات والمواد الغذائية والمواد الكيماوية والادوية.
- ارتفاع تكلفة التخزين بسبب الاحتكار.
- ارتفاع اسعار المنتجات بسبب كلفة التخزين.
- الكويت دولة مستوردة وأغلب المنتجات مستوردة.
- المخالفات الكثيرة بسبب سوء التخزين الناتج عن استخدام اماكن غير مخصصة لغرض التخزين مثل العمارات والبيوت السكنية بسبب عدم وجود مخازن.

وأنه انسب طريقة لحل هذه المشكلات هي تتمثل في تأسيس شركة مساهمة بغرض انشاء مخازن للسلع المستوردة بحيث تطرح 50% من أسهمها للاكتتاب العام، وتمتلك الدولة 50% من أسهمها بحيث لا يقل مساحة المخزن الواحد عن مساحة 500،000 متر مربع لإستيعاب أكبر قدر من السلع والمنتجات المستوردة، وذلك في 3 مناطق شمال وجنوب ووسط الكويت.

ونص الاقتراح على ما يلي:

أولاً:

" تأسيس شركة مساهمة عامة يكون غرضها تخزين جميع السلع والمنتجات المستوردة بتخصيص مخازن ومساحة كل مخزن لا تقل عن 500،000 متر مربع في 3 مناطق شمال وجنوب ووسط الكويت ".

ثانياً:- تكون حصص الشركة على الوجة التالي:-

1 - 50 % من أسهمها تمتلكها الدولة .

2 - 50 % من أسهمها تطرح للإكتتاب العام .

ثالثاً:- تلتزم الشركة بنسبة عمالة كويتية لا تقل عن 80 % .